

المحاضرة الخامسة : الاتجاهات النظرية المفسرة للتغير الاجتماعي:

ارتبطت اتجاهات التغير الاجتماعي في البدء ارتباطاً وثيقاً بالتفسيرات الفلسفية للتاريخ، ذلك أن فلسفة التاريخ كانت إحدى المحاولات لتفسير الحياة الاجتماعية، إذ اتجه كتابها إلى تفسير تطور المجتمع الإنساني في مراحل متعاقبة ينظمها قانون واحد شامل. وتكاد تجمع كثير من الكتابات السوسيولوجية على أن علماء الاجتماع يفتقدون إلى نظرية شاملة متكاملة في التغير الاجتماعي، والواقع أن علماء الاجتماع لا يعانون من قلة النظريات بل يعانون من كثرتها وتعددتها. والدارس للاتجاهات النظرية للتغير الاجتماعي يجد نفسه أمام أكثر من تصنيف بسبب تعدد الاعتبارات.

وفي هذا السياق سنحاول استعراض بعض الاتجاهات النظرية في هذا المجال لاسيما فيما يتعلق بالاتجاهات النظرية الكلاسيكية (الفلسفية) والاتجاهات النظرية المعاصرة التي تفسر التغير الاجتماعي من جميع جوانبه، وهي كالآتي:

1- الاتجاهات النظرية الكلاسيكية (الفلسفية):

وهي مجموعة الاتجاهات التي تحاول تفسير التغير الاجتماعي، وتحليل مقولة الاجتماعي، بناءً على فروض، وتصورات فلسفية في تفسيرها لظاهرة التغير، فهي لا تقوم على البحث العلمي والامبيريقى، وإنما دراستها عبارة عن دراسة مكتبية تنظر إلى التغير الاجتماعي نظرة عامة وواحدة في كافة المجتمعات، ولا تعطي أهمية لاختلاف المكان أو الزمان، وتقدم أحكاماً عامة وشاملة، أي أنها تتحدث عن الإنسانية وتغيرها ككل في الوقت الذي تدرس فيه مجتمعات جزئية، وقد لاقت هذه الاتجاهات رواجاً واسعاً عند كثير من مفكري التغير الاجتماعي نظراً لسهولة وعموميتها، ومع ذلك تعتبر مقدمة لازمة وإطاراً مرجعياً للاتجاهات النظرية السوسيولوجية اللاحقة الأمر الذي أدى إلى توجه الاتجاهات السوسيولوجية في الوقت الراهن وجهة علمية منطقية.

وكما تبين فإن هذه النظريات تضم مجموعة مفاهيم مختلفة ترى أن التغير يأتي على صورة واحدة.

وقد جاءت هذه الاتجاهات في البداية من قبل فلاسفة التاريخ، ثم من قبل علماء الاجتماع في القرنين (18-19)، أمثال: كوندراسيه، ابن خلدون وأوغست كونت وغيرهم. وكان بعضهم يرى التغير بأنه تقدم خطي، ومنهم من يراه بأنه يسير على شكل دورة وآخر يصفه بالتطور وهكذا.

أ. الاتجاه التقدمي الاجتماعي الصاعد:

يؤكد هذا الاتجاه أن التفكير الاجتماعي يسير في مراحل متعددة وأن كل مرحلة تكون أفضل من سابقتها. ويتفق أنصار هذا الاتجاه مع أنصار المدرسة التطورية، على أن الأشياء عموماً تعرضت إلى التحول المستمر في أشكالها وتكوينها. بمعنى آخر يرى اتجاه التقدم الاجتماعي أن المجتمع يسير في خط متصاعد، أي أن التغير يكون ارتقائياً وفق مراحل

محددة، وكل مرحلة جديدة يصلها المجتمع تكون أفضل من سابقتها، فالمجتمعات في تقدم مستمر.

وهنا يشير عالم الاجتماع كوندرسيه في كتابه (شكل تاريخي لتقدم العقل البشري) عام 1774، أي أن التقدم يسير بخط صاعد نحو الأفضل والكمال على وفق المراحل المتعددة التي بها وأن القاعدة الأساسية لتحقيق التقدم هي الثقافة والتربية والمواضيع الأخلاقية والطبيعية.

ويرى كوندرسيه أن تاريخ الحضارة لا بد من أن يمر بمراحل محددة في التقدم والتطور. وأولى تلك المراحل المرحلة الطبيعية التي تنشأ فيها الحياة الاجتماعية في صورتها الأولية، وصناعاتها البدائية، ثم مرحلة الرعي وتدجين الحيوان، فمرحلة الاعتماد على الزراعة التي استقر فيها الإنسان، ثم مرحلة الحضارة اليونانية وظهرت المدينة ثم الحضارة الرومانية التي ظهرت فيها فكرة الإمبراطورية التي تمثلت بالجانب العلمي والقانوني، ثم مرحلة الإقطاع المتمثلة بالاستعباد من قبل الإقطاعيين ورجال الدين، ثم مرحلة الاختراع والطباعة التي تميزت بالنهضة الفكرية وانتشار الحركات الإصلاحية والأفكار الديمقراطية والحركات الاجتماعية ثم مرحلة الثورة الفرنسية، التي جاءت بقيم وأساليب جديدة في النظم الاجتماعية والبناء الاجتماعي وصولاً إلى مرحلة مستقبل الإنسانية نحو التطور والمساواة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وهكذا تصل الإنسانية إلى أرقى مراحل تطورها وأسمى غاياتها، ويتحقق فيها ارتفاع الإنسان، متمثلاً في تقدم الاختراعات ووسائل المعرفة، وتقدم العلوم، وتقدم الأحوال المادية، والصحية والمعيشية، ومستوى الرفاهية الاجتماعية. ومعنى ذلك أن كوندرسيه استخدم فكرة التقدم في الوصول إلى الكمال، والإدارة في بلوغ الحركة إلى الأمام في الاتجاه المرغوب فيه.

أما عالم الاجتماع الفرنسي أوغست كونت فقد كان من أنصار الاتجاه التقدمي التصاعدي، حيث أشار في كتابه (مذهب الفلسفة الوضعية)- الذي يتألف من أربعة مجلدات نشر في الفترة الواقعة ما بين عام 1851-1854- إلى موضوعات تدور حول نظام لتربية الوضعية والاجتماع في حالته الاستاتيكية والديناميكية، إذ تناول في حالة المجتمع الاستاتيكية الدين والملكية والتنظيم الأسري واللغة والطبقات. أما في حالة الديناميكية فقد اهتم بالتقدم والتغير. وما يهمنا هنا هو الديناميكية والتي استخدمها كونت والتي تعني الحركة الاجتماعية لهذه المجتمعات ومعرفة مدى التقدم الحاصل فيها من حيث نموها وتطورها. اعتمدت نظرية كونت على فكرتين هما قانون الأطوار الثلاثة، وقانون تقدم الإنسانية إذ أن قانون الأطوار الثلاثة يؤكد أن المجتمع والعلوم التي اهتدى إليها الإنسان وكل ما في المجتمع من أمور مادية ومعنوية ومن خلال الديناميكية لهذه المجتمعات تمر بثلاث مراحل (قانون الحالات الثلاث):

- **قانون المرحلة الدينية أو اللاهوتية:** كان الإنسان في هذه المرحلة، يفكر بطريقة خيالية، وإيحائية، وأسطورية وخرافية، وسحرية، وغيبية، ودينية؛ وكان يفسر ظواهر الطبيعة وفق قوى خفية مصدرها الأرواح، والشياطين، والعمالقة، والآلهة. ولم يكن هناك أدنى اعتراف بالحتمية التجريبية أو العلمية، فالقانون الوحيد هو الصدفة فقط.
 - **المرحلة الميتافيزيقية:** انتقل الإنسان، في هذه المرحلة من الميتوس والخيال (الفكر الأسطوري) إلى اللوغوس والفكر المجرد (العقلاني). وبدأ يهتدي بالتأمل الفلسفي، واستخدم العقل والمنطق، والاستدلال البرهاني، والحجاج الجدلي. وتواكب هذه المرحلة الفكر الفلسفي الميتافيزيقي من مرحلة الفلسفة اليونانية حتى القرن التاسع عشر، قرن التخريب والاختيار والوضعية. وكان الفلاسفة يرجعون الطبيعة إلى أصول ومبادئ كامنة في تلك الظواهر، كتفسير ظاهرة النمو في النبات إلى قوة النماء، وظاهرة الاحتراق بإله النار.
 - **المرحلة الوضعية:** في هذه المرحلة، تجاوز العقل الإنساني مرحلة الخيال والتجريد، وبلغ درجة كبيرة من الوعي العلمي، والنضج التجريبي. إذ أصبح التجريب أو التفسير منهج البحث العلمي الحقيقي، ثم الاعتماد على المعرفة الحسية العينية، وتكرار الاختبارات التجريبية، وربط المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة ربطاً سببياً، في ضوء مبدأ الحتمية أو الجبرية العلمية. وتعد هذه المرحلة أفضل مرحلة عند كونت، وهي نهاية تاريخ البشرية.
 - وتوافق- حسب كونت- كل مرحلة من هذه المراحل تطور الإنسان من الطفولة حتى الرجولة، إذ تتوافق المرحلة اللاهوتية مع مرحلة النشأة والطفولة، وتتماثل مرحلة الميتافيزيقا مع مرحلة الشباب والمراهقة، وتتطابق مرحلة الوضعية مع مرحلة النضج والرجولة والاكتمال.
 - وفي النهاية يرى كونت أن التطور الارتقائي الذي شهدته الإنسانية يبدو في مظهرين هما:
 - **تقدم الحالة الاجتماعية:** حيث التحسن المستمر، وذلك بفضل ما تستطيع كشفه من قوانين الظواهر الاجتماعية، فكلما توصلنا إلى قانون علمي أمكننا ذلك من السيطرة على مجموعة من الظواهر التي تخضع له. وبذلك يزداد تحكم الإنسان بالحياة الاجتماعية واستطاع التنبؤ بسير الظواهر وبمستقبلها، والتقدم الارتقائي في هذه المرحلة يكون سريعاً واضح النتائج، خاصة في الجانب المادي.
 - **تقدم الطبيعة البشرية:** فقد التقدم الارتقائي في النواحي الطبيعية فقد تقدم علم البيولوجيا مما تقدم معه الطب وتحسنت الصحة العامة (النواحي العقلية)، حيث زادت قدرات الإنسان ومداركه وذكاؤه (النواحي الأخلاقية) فقد ارتقت وجدانياته ومقاييسه الجمالية والذوقية وآدابه العامة.
- ب. الاتجاه التطور المتعدد:**

اعتمدت تلك الاتجاهات على المفهوم الدارويني الذي شبه المجتمع بالكائن الحي في تطوره. وكان لكتاب تشارلز روبرت داروين (1809-1882) أصل الأنواع عام 1859 الأثر الكبير في ذلك، إذ كانت نظريته في النشوء والارتقاء والتطور والتقدم تقوم على مبدأ الصراع من أجل البقاء والأصلح، وأن الظواهر الاجتماعية تسير بحسب قوانين الظواهر البيولوجية من حيث النمو والاكتمال.

ويعتبر هربرت سبنسر عالم الاجتماع الانجليزي (1820-1903) أول من مثل هذا الاتجاه التطوري إذ شبه تقدم المجتمع وتطوره بتطور الكائن العضوي التطور يكون من التجانس إلى اللاتجانس، إذ أشار إلى ذلك في كتابه (السكون الاجتماعي) عام 1851، حيث يقول: إن المجموعة الاجتماعية تكون متجانسة في حالة صغر حجمها وكلما كبر حجمها فإنها تكتسب اللاتجانس وتصير أكثر تعقيداً في حياته الاجتماعية.

وقد أدرك سبنسر الاختلاف في العلاقة بين أجزاء الكائن الحي وأجزاء المجتمع، فالأول علاقتهم مباشرة، في حين علاقة أعضاء المجتمع خارجية تخضع للعادات والتقاليد واللغة. ويرى سبنسر أن الظواهر الاجتماعية تتأثر بنوعين من العوامل:

- داخلية: خاصة بالفرد كتكوينه العضوي والوجداني والاجتماعي.
- خارجية: تتعلق بالبيئة الجغرافية التي تؤثر في الأفراد من حيث النشاط، أي أنها تؤثر في النهاية في الظواهر الاجتماعية.

أما فيتعلق بالمجتمع ومراحل تطوره يعتقد سبنسر أن تطور المجتمع عبارة عن تنشئة اجتماعية تدريجية للإنسانية، كعملية تحدث في استقلال تام عن الممارسة البشرية.

ويعتبر سبنسر المجتمع " كشيء " ينمو بدءاً " بحشود أو تجمعات " بسيطة البناء، انتهاءً ببناءات معقدة. بمعنى أن الحقيقة الرئيسية للتطور من وجهة نظر سبنسر في الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المجتمعات المركبة، فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط الأسرة، أما المركب فيتكون من أسر تتحدد من أسر تتحدد في عشائر، ويتكون مركب المركب المجتمعات الحالية، ومن الضروري أن يحدث بين هذه التجمعات والعشائر والقبائل اتحاداً حتى تصل إلى أرقى مظهر وأكثر تطوراً من مظاهر الحياة الاجتماعية. كما يرى سبنسر أن المجتمعات الإنسانية في تطورها تخضع لقوانين التطور والتي تم الإشارة إليها سابقاً حيث تنتقل المجتمعات من المجتمعات الحربية إلى المجتمعات الصناعية، وهي على النحو التالي:

- **المجتمعات الحربية:** وهي تمثل المجتمعات البدائية والمتخلفة، حيث يسودها مبدأ النزعة العسكرية، وهي تفتقر إلى التمايز البنائي المعقد، وتسيطر عليها المركزية والديكتاتورية، خاصة في مظاهر السلوك والتنظيم الاجتماعي، وعندما يسود السلام النسبي بين هذه المجتمعات تتجه نحو التصنيع، ومن هنا ينتقل المجتمع إلى المرحلة الثانية.
- **المجتمعات الصناعية:** التي تطورت من خلال القانون العام للتطور، فكانت أكثر تعقيداً وتمايزاً من الناحية البنائية، وتتميز بتعدد المعتقدات والنظم المستقلة واللامركزية والميل

نحو الفردية، ويشيع في هذه المجتمعات نمط التعاون الاختياري، وتتميز بالسلم والصناعة والأخلاق الحسنة ومرونة التنظيم الاجتماعي والرخاء.

وفي النهاية يرى سبنسر أن تطور نظام الأسرة إلى نظام القبيلة والمدينة والدولة، هو دليل على تطور وارتقاء المجتمع الإنساني. لكن نظرة سبنسر التشاؤمية تفترض أن يعد كل تطور ونشوء فناء وانحلال، ويحدث ذلك في دورة كاملة. كما يرى سبنسر تشابهاً بين المجتمع والكائن العضوي في عدة مجالات منها:

- هناك اتفاق بينهما في عملية النمو التدريجي.
- كلما زاد حجم المجتمع والكائن العضوي ازداد البنيان تعقيداً وتركيباً وبالتالي تزداد الوظائف تخصصاً. وكلما ازداد الأعضاء تفرداً وتخصصاً كلما زادت استقلالاً. ويرى الإسراف في التخصص لا يعني استقلال كل كائن عن الآخر وكل طائفة اجتماعية عن بقية المجتمع ولكن هذا التخصص ينطوي على التضامن والتعاون ويتجه نحو التآلف.

ويضرب أمثلة للتدليل على فكرته، فرييس القبيلة كان يقول بوظائف عديدة منها: الحكم والتشريع ويدعم العادات والتقاليد وغير ذلك. في حين إذا ازداد حجم القبيلة وتحولت إلى مجتمع أو دولة، تتوزع تلك الوظائف التي كان يقوم بها على أعضاء آخرين، من أجل القيام بتلك الوظائف على أكمل وجه، أي أن التخصص قد زاد وتعقد من أجل كمال مسيرة المجتمعات.

ويعتقد سبنسر أن عملية الصراع من أجل البقاء جعلت كثيراً من المجتمعات تتح مع بعضها، مما جعل متكاملة ومتطورة، ويمكن ملاحظة ذلك في المجتمعات المعاصرة التي تتكامل مع بعضها تحقيقاً للتوازن والانسجام، الذي يقود إلى ظهور التصنيع كدليل على الانسجام بين المتكاملين مع بعضهم البعض.

ج. اتجاهات الدورة الاجتماعية:

هذه النظريات تنظر إلى التغير الاجتماعي على أنه يسير باتجاه دائري وضمن حركة منظمة وأن تغير المجتمعات تشبه نمو الكائن الحي وغايته، إلا أن المجتمع يعيد دورته عكس الكائن الحي الذي تنتهي دورته عند موته. ومثل هذا الاتجاه عالم الاجتماع والفيلسوف العربي ابن خلدون (1332-1406)، اشتهر ابن خلدون بمقدمته التي تمثل جزء من كتابه الذي ألفه في التاريخ وسماه: " كتاب العبر، وديوان المبتدأ والخير، في أيام العرب والعجم والبربر، ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر".

يرى ابن خلدون أن الثقافة لأي مجتمع تمر في دائرة تبدأ بالميلاد وتسير نحو النضج والكمال ثم تتجه نحو الشيخوخة ولتعود مرة أخرى إلى التقدم والرقى. وقد حاول ابن خلدون أن يتتبع المجتمع بالدراسة والتحليل من نشأته حتى فسادته، ويرى أن التاريخ البشري يسير وفق خطة معينة فحوادثه مرتبطة ببعضها البعض وأن المجتمع البشري شأنه شأن الفرد

الذي يمر بمراحل منذ ولادته وحتى وفاته وكذلك يحدث للدول. وأن مسيرة المجتمع تغيرية دائرية تبدأ وتنتهي في النقطة التي كانت قد بدأت منها، وأن هذه الظاهرة خارجة عن إرادة الإنسان.

ويعتقد ابن خلدون أن النظم والظواهر العمرانية تتغير في أثناء تطورها. لذلك أولى الناحية التطورية للمجتمع عناية كبيرة وتعرف على العوامل التي تؤثر فيه. وقد توصل من خلال دراسته للمجتمع إلى (قانون الأطوار الثلاثة) وهي:

1. طور النشأة والتكوين، وفيه يتولى مقاليد الأمور المؤسسين.
2. طور النضج والاكتمال، وفيه يتولى مقاليد الأمور المقلدين.
3. طور الهرم والشيخوخة، وفيه يتولى مقاليد الأمور الهادمين. وحدد عمر كل طور من هذه الأطوار الثلاثة بحوالي (40 سنة) فيكون عمر الدولة (120 سنة) وبعد فناء مجتمع يقوم مجتمع جديد على أنقاضه.

ومن خلال هذه الأجيال الثلاثة يمر المجتمع بخمس مراحل وهي: مرحلة البداوة، مرحلة الملك، مرحلة الترف والنعيم، مرحلة الضعف والاستكانة، مرحلة الفناء. ودرس خصائص كل مرحلة فراه أن العصبية تكون دعامة المجتمع القبلي ودرس العوامل التي تكون عاملاً في تطور المجتمع القبلي وهي: العصبية، الفضيلة، الدعوة الدينية.

بينما وجد أن المجتمع المتحضر يصل إلى درجة النضج من حيث التنظيم الاجتماعي والسياسي وانفراد السلطان بالمجد والسلطة ثم الركون إلى الدعة. وتعرض ابن خلدون إلى عوامل فساد المجتمع وهي الانهيار الاقتصادي والضعف الديني وتوصل إلى قانون (أن الهرم إذا نزل بدولة لا يرتفع) ويعرض أيضاً إلى العوامل التي تساعد على سرعة التقدم وهي عوامل بيئية وكثافة السكان ثم عدالة الدولة. وأشار أين خلدون أن الحضارة تحدث جانباً سلبياً لأنها تدعوا إلى الاسترخاء والخمول، وأكد أن الحضارة هي نهاية العمران البشري. وهكذا يتضح أن ابن خلدون صاحب نظرية أصيلة في علم الاجتماع، مع وجود بعض المآخذ على نظريته.

أما **جيوفاني فيكو** فيلسوف التاريخ الإيطالي (1664-1744) يعتبر أول من وضع نظرية في فلسفة التاريخ في كتابه (مبادئ جديد) الذي صدر عام 1725، وشرح فيه مراحل التطور الاجتماعي في أشكالها التاريخية، وتوصل بموجبها إلى وضع قانون عام يحكم تطور المجتمعات. غير أن فيكو عارض المذهب العقلي الذي وضع دعائمه ديكارت الذي اعتبر العقل هو مصدر المعرفة اليقينية، وحول الذات العاقلة إلى ذات تاريخية وبذلك جعل العقل الإنساني صانع التاريخ وموضوعاته، معتبراً التاريخ عملية عقلية منظمة وخلاقة والعقل موضوعاً للمعرفة. كما عارض المذهب التجريبي الذي اعتبر الخبرة هي المصدر الوحيد للمعرفة.

تأثر فيكو بأراء أفلاطون المثالية وقال بفكرة التطور الحتمي الذي يتم عن طريق القضاء والقدر ووحدة التطور البشري وتكامله وخضوع هذا التطور إلى قانون تعاقبي بين

التقدم والنكوص ونشوء المجتمعات وتطورها ثم انحطاطها. فالتاريخ يسير عنده على شكل دائري بمعنى أنه يعيد نفسه وأنه متشابه في كل العصور والمجتمعات.

يرى فيكو بأن الحضارة تمر في تطورها بثلاث مراحل متعاقبة، الأولى مرحلة الدين والثانية مرحلة العائلة، أما المرحلة الثالثة فهي " دفن الموتى ". كما تمر الإنسانية بدورها بثلاث مراحل متشابهة وهي:

- **المرحلة الألهمية (الدينية):** وهي مرحلة الألهة التي يسود فيها الخوف من المجهول ويتسلط فيها رجال الدين والكهنة.
- **المرحلة البطولية:** التي يسيطر فيها الأفراد وتتمثل بالأسر الرومانية الأبوية الكبيرة، التي تمثل بدايات تطور الفلسفة والمذاهب الأدبية والفنية.
- **المرحلة الإنسانية:** وهي المرحلة العليا في التطور الحضاري حيث تسود فيها الحرية والأفكار الديمقراطية. وغي هذه المرحلة تطورت الحقوق المدنية والسياسية، التي قضت على الفوارق الطبقية فيها.

ويرى فيكو بأن قانون التقدم والنكوص يفسر عودة الجماعات البشرية وارتدادها إلى أشكالها الأولى، ولكن بصورة مغايرة لما كانت عليها في البداية. ففي المرحلة الأخيرة من حياة الحضارة يسود الفساد وتعم الفوضى وتأخذ الحضارة بالأفول والانهيار ثانية لتعود إلى مرحلتها الأولى.

والواقع فإن نظرية فيكو في مسيرة التاريخ والمجتمع تقترب قليلاً من نظرية ابن خلدون وبخاصة في " **الدورة الاجتماعية** " التي شرحها في مقدمته المعروفة.

أما نظرية **أوزفالد شبنجلر** فيلسوف ألماني (1880-1936) تتصف بأنها نظرية تشاؤمية، تعتنى بدراسة ظاهرة اجتماعية جزئية معينة في المجتمع لإثبات أنها تسير في اتجاه دائري ومنتھية إلى النقطة التي بدأت منها كبداية ملكية الأرض الزراعية لقبيلة ثم إلى ملكية الدولة للأراضي الزراعية ومشاريع الإنتاج.

وقد اهتم **شبنجلر** بتكوين الثقافة وأنواعها وتطورها، ونظريته في التغير الدوري الجزئي مبنية على أن الثقافة خاصة للمجتمعات. أي أن لكل مجتمع ثقافته الخاصة التي تميزه، وبالتالي فإن عملية التغير لا تكون واحدة في المجتمعات، وإنما لكل مجتمع نمطه الخاص في التغير وفق ثقافته، ويشبه تطور الثقافة بمراحل العمر وأحياناً بفصول السنة.

قيم **سبنجلر** الثقافات واهتم بتجديد أعمارها فيقسمها إلى ثماني ثقافات أساسية وهي: المصرية، بلاد الرافدين، الهندية، الصينية، الكلاسيكية (الأبولونية)، العربية والمجوسية، وثقافات المايا، الثقافات الغربية (الفاوستية). وأن لكل حضارة كبرى خصائصها ومميزاتها، إلا أنها تتفق في تاريخ التطور العام وهي تتجه نحو الفناء، ويرى أن عمر كل ثقافة يبلغ 1000 سنة. ومن هنا نستطيع أن ندرك سر عنوان كتابه (**تدهور الغرب**) وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات لدى الشعوب الغربية، حيث يرى أن الثقافة الغربية بدأت عام 900م وتنتهي عام 1900م. ومن المآخذ على نظريته قول بحتمية الفناء للحضارات وفكرة

الفناء غير واقعية فهي لا تفنى وإنما تتغير بفعل الاختراعات والتراكمات الثقافية. كما أن عملية تشبيح تقدم الحضارة بتطور الكائن العضوي فيه تبسيط لفكرة التقدم لأن الحضارة تتقدم لفعل عوامل داخلية وخارجية بعكس ما يقوله شبنجلر بفعل عوامل داخلية فقط. إلا أن هذا المعيار معيار تعسفي أدى إلى انهيار تنبؤاته لأن الحضارة الغربية لم تسقط، وإنما ازدادت قوة وتقدمًا والواقع خير دليل على ذلك.

وأخيرًا **أرنولد توينبي** مؤرخ وفيلسوف للتاريخ (1889-1975) فإنه يمثل أفضل معرفة لتلك النظريات الدائرية، ويتضح ذلك بصورة جلية في كتابه الشهير الضخم (دراسة التاريخ) الذي حاول فيه البحث عن الأسباب العامة لارتقاء وانحدار الحضارات، ويؤكد أن فكرة التحدي والاستجابة تمثل سبب نقل القوى فيرى أن الاستجابات الناجحة للتحديات تنتج عنها عناصر النمو.

حصر توينبي نطاق التغير في ثلاث أحوال أساسية الأولى هي حالة التوازن أو التكافؤ، والثانية هي حالة الانتقال إلى حالة اللاتوازن، ثم أخيرًا حل الأزمة أو المشكلة أي الانتقال إلى حالة جديدة، وقد أجمل توينبي طبيعة الانهيار الحضاري في ثلاث نقاط وهي:

1. إخفاق الطاقة الإبداعية في الأقلية المبدعة، وعندئذ تتحول تلك الأقلية إلى أقلية مسيطرة.
2. ترد أغلبية المجتمع على طغيان الأقلية بسحب الولاء لهذه الأقلية وعدم محاكاتها.
3. يستتبع الثقة بين أقلية المجتمع الحاكمة وأغليته الحكومة ضياع وحدة المجتمع الاجتماعية وانهياره.